مجلة آفاق لعلم الاجتماع
ISSN: 1112-8259 EISSN: 2600-6855
المجلد 11 العدد 1 / جوان 2021 ص ص256- 274

اقتصاد المعرفة وعلاقته بدور المرأة في ظل التحولات المعرفية بين الحرية في العمل وعراقيل الهيمنة الذكورية داخل الأسرة

The knowledge economy and its relationship to the role of women in light of the cognitive shifts between freedom at work and obstacles to male domination within the family

ط.د. عبد الرزاق فارح*
جامعة البليدة 2، الجزائر

أ. د. حلمي دريدش
جامعة البليدة 2، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2021/04/29 تاريخ التقييم: 2021/04/30
تاريخ القبول: 2021/06/25

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على ظاهرة خروج المرأة للعمل.

استندنا على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير تأثير الاقتصاد المعرفي للمرأة على علمها بين الهيمنة والحرية، وصولا إلى الاستقلال الاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى أن السيرورة التاريخية لوضعية المرأة في إطاره المعرفي تحت الهيمنة الذكورية، زاد من حدة ممارسة العنف ضدها بمختلف أشكاله وأنواعه.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، المرأة العاملة، التحولات المعرفية، الهيمنة الذكورية، العنف.

Abstract:

The current study aimed to shed light on the phenomenon of women going out to work.

We relied on the descriptive analytical approach to explain the impact of women's knowledge economy on their knowledge between domination and freedom, leading to economic independence.

The study concluded that the historical process of the status of women in its cognitive framework under male domination, intensified the practice of violence against women in its various forms and types.

Keywords: The knowledge economy, working women, cognitive transformations, male domination, violence.

* فارح عبد الرزاق، fareh.malik@yahoo.com

1- مقدمة

يبرز التعليم والكم المعرفي كأحد المؤشرات الهامة في مجل التنمية البشرية بعد ما تأكدت أهمية العامل البشري في مجال التنمية الاقتصادية، وأصبح من المؤكد أن التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي والناتج القومي الإجمالي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية غير كافية بمفردها لتحقيق تنمية شاملة بالمعنى الحقيقي لهذا المفهوم، ويعطي الاستثمار في مجال التعليم والمعرفة مردودا فعالا على كل من المستوى الاجتماعي والاقتصادي وعلى الفرد والمجتمع على حد سواء.

ومما لا شك فيه أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تعتبر من المؤشرات الهامة لمكانتها الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك تسهم المرأة بمعدلات مرتفعة في النشاط، ولكن ذلك يتم من خلال ممارستها لمهن ذات مكانة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متواضعة، حيث يساهم انخفاض مستوى تعليمها وافتقادها لبعض المهارات المعرفية في كل المجالات التي تتواكب مع العصر الجديد بجعلها فئة غير مرغوب فيها في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

كما أن تعليم المرأة معرفيا وعمليا والتمكن فيها يساهم في تجسيد الطاقات الكامنة لها على أرض الواقع بتوفير الفرص المتاحة وإعطائها واجهة لإبراز قدراتها بما يساهم في الرفع من الاقتصاد والرقي به من خلال ما تملكه من معرفة وتعليم في مختلف المجالات، وهذا التجسيد له أهمية صريحة في زيادة المردود الاقتصادي للبلاد، وقد لا يتحقق ذلك إلا بالاستغناء عن الفروق الاجتماعية المتجذرة في هيكلة الرأسمالية من ناحية والمفاهيم الضيقة حول المرأة وأشكال التمييز ضدها من جهة أخرى، مما قد يؤدي إلى المساس بمكانتها في صورة أقل شأنا من الرجل، وهذا ما أطال عمر استرجاع المرأة لمكانتها على الصعيدين الدولي أو المحلي، جراء ما تعرضت له ومازلت تتعرض عبر كل أقطار العالم من لا حرية في إبراز قدراتها المعرفية ومواجهة أسلوب الهيمنة الذي قيدها منذ عقود عصور قديمة.

فالتحولات المعرفية الحاصلة في المجتمع والعالم حتمت على كل فئة من هذا المجتمع أن يثبت وجوده من خلال التراكمية المعرفية التي استفاد منها خلال مسار حياته ومحاولة توظيفها في الرفع من اقتصاد بلاد، لذلك لم تكن المرأة بمختلف أعمارها وبيئتها ومحيطها القريب والبعيد بمنأى على أن تكون لها بصمتها الخاصة في المجال المعرفي والسير مع تلك التحويلات المعرفية لبناء اقتصاد معرفي تساهم فيه كل الأطياف ومحاولة مواجهة مختلف التحديات التي تعرقل مسار بناء هذا المفهوم خاصة بعدم التقليل من شأن أهمية المرأة في بناءه.

حيث يكمن دور المرأة ليس بما تستطيع أن تقدمه وتمنحه لمجتمع بل بمدى قدرتها على الخروج من الهيمنة الذكورية والنظام السلطوي عليها الذي تعتبر الحاجز الأكبر لها في إظهار ما لديها معرفيا وتقنيا، فهي لا تستهين بما تملكه بل عجزها عن مواجهة استهانة الذكر لقدراتها المعرفية، هنا تكمن نقطة التحول الأكثر طرحا في وقتنا الحالي لبناء اقتصاد معرفي يلائم كلا الجنسين بدون تمايز وحفظ الحقوق والواجبات كلا الفئتين.

2- الإشكالية

تتغير مكانة المرأة من مجتمع إلى أخر، ومن حقبة زمنية إلى أخرى بتغير الأنظمة والبنى الاقتصادية والاجتماعية التي سادت وتسود المجتمعات بين الماضي والحاضر، كما أن للتغير الاجتماعي والتطور العلمي والاقتصادي الذي تعيشه المجتمعات في الوقت الحاضر أثرا كبيرا في تغير وضعية المرأة داخل العائلة وخارجها، إذ أتيح لها التعلم والحصول على شهادات علمية

ومنحها الفرصة في العمل بأن تشارك في مختلف المجالات ومنها المشاركة في اتخاذ القرارات خارج العائلة.

وبتصور البعض أن صنع القرار إنما يرتبط فقط بالمجالات السياسية والاقتصادية كالتواجد في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية أو العمل الاقتصادي، أو الإسهام في القطاعات المالية وغيرها، إلا أن مستوى العلاقة بين تأثير المرأة في صنع القرار العائلي وخارجة لا يقل أهمية عن صنع القرار التشريعي أو التنفيذي، فالأسرة مؤسسة اجتماعية مصغرة، تمثل الهيكل الأول لأوسع دوائر القرار المجتمعي انتشارا ومن خلالها يمكن رصد التطور والتقدم نحو النهوض بالمرأة وتعزيز دورها ليس فقط على مستوى العائلة بل على مستوى المجتمع بشكل عام، وحتى على الأثر المحلي والعالمي، ولاشك أن تمكين دور المرأة من المشاركة في صنع القرار العائلي يتطلب إعطائها المجال للخروج من الفهم التقليدي الذي كان مهيمنا على المجتمعات القديمة عبر مر العصور في تقسيم الأدوار بين الجنسين، وفهم الثقافة التقليدية التي وضعت المرأة في مراتب دون مرتبة الرجل سواء في المجتمع العربي أو الغربي وبمختلف الديانات السماوية وغير السماوية، وتحويلها إلى رؤية ذات بُعد معاصر كجزء من البناء الفكري والحضاري حتى يتسنى تغيير السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع، والمساهمة في إبراز أهمية المكانة بمختلف زواياها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. فالسرد التاريخي الذي خطه المؤرخون في فهم وضعية تحول دور المرأة داخل أسوار البيت وخارجة سابقا وحاليا حمل بعدا استقرائيا دقيقا بين السير نحو التحرر والحفاظ على الأدوار الأساسية لها داخل الأسرة و فهم العلاقة بين المرأة وأفراد عائلتها، وتحول التصور الذهني لأفراد عائلتها من وكونها امرأة ماكثة في البيت الى امرأة عاملة خارجه وهذا ما أثبتته آخر الأرقام والبيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية سنة 2020 حول المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، كشفت النتائج أن 70% من النساء في 142 دولة ومثلهم تقريباً (66%) من الرجال يفضلون أن تعمل المرأة في وظائف مدفوعة الأجر، وكل من هاتين النسبتين أكبر مرتين على الأقل من نسبة الذين يفضلون بقاء المرأة في المنزل، ويشير التقرير المشترك لمنظمة العمل الدولية ومؤسسة غالوب إلى أن النساء في جميع أنحاء العالم يفضلن الحصول على تكوينا معرفيا وتقنيا والعمل في وظائف مدفوعة الأجر بنسبة 29% أو في وظائف يستطعن فيها التوفيق بين العمل ورعاية الأسرة 41%، أما اللواتي يفضلن البقاء في المنزل فهن 27% فقط (منظمة العمل الدولية، 2020، دون صفحة)، وهذه الأرقام ترجمت من مختص علم الاجتماع بمجموعة من الانعكاسات السلبية التي مست المرأة العاملة داخل حيز أسرتها بشكل خاص أما من طرف الأب أو الأخ أو الزوج.

إن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار داخل العائلة سواء كانت زوجة أو أمًا أو أختًا لا يعني صراعا أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل العائلة وإنما يحقق شروط قيام المرأة بدورها بوصفها شريكا كاملا مما يحقق التوازن في العلاقات والأدوار والمكانة، فالمرأة التي تشعر بتوازن العلاقة مع أفراد عائلتها، يمنحها الأمان والاستقرار، مما يتيح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسؤولياتها كزوجة وكأم وتحمل مسؤولياتها خارج العائلة من خلال مكونها الثقافي المعرفي، الذي اكتسبه بناء على ما تملكه من مقومات ذاتية تميزها عن الرجل، وهذا ما أبرزه العالم بيير بورديو (Pierre Bourdieu) حول ما جاءت به الآليات التاريخية لتؤيد بنيات التقسيم الجنسي الذي رسّخه النظام المجتمعي. وباستدماج الرجل والمرأة للبنيات الثقافية الذكورية في شكل ترسيمات لا واعية من الإدراك والتقييم، وكذا قراءة أهم المفاهيم من خلال مداخل كبرى نعتبرها مفاتيح أساسية للفهم، وهي: مدخل المقاربة بالسلطة ومدخل التاريخ ومدخل التحليل الاقتصادي

والمدخل الإنتاج وإعادة الإنتاج. لكن كيف يمكن أن نقوم بقراءة ذات منهج تاريخي في قراءة للهيمنة الذكورية بشكلها الرمزي على التأثير على أدوار المرأة في إنتاجها المعرفي داخل الأسرة وخارجها؟ وهنا تُطرح المشكلة في ما مدى تأثير التحويلات المعرفية على دور المرأة وفعاليتها داخل المجتمع والدولة؟ وكيف كانت الهيمنة الذكورية الممارسة على المرأة داخل الأسرة عائقا على تطوير مفهوم الاقتصاد المعرفي لديها؟

3- تحديد المفاهيم

- الاقتصاد المعرفي

مفهوم اقتصاد المعرفة: تميز هدا المصطلح بعدة مصطلحات أخرى قد تتداخل معه من بينها " إقتصاد المعلومات" والذي يعني بطبيعة القرارات الاقتصادية المبنية على المعلومات (يوسف، محمد محمود، 2013، ص 49).

وهناك مفهموم "الاقتصاد المبني على المعرفة" الذي يتبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، فهو يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي انه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن القول بأنه مجتمع معلوماتي (معراج هواري، 2010، ص 10).

مفهوم اقتصاد المعرفة إجرائيا: يقصد الاقتصاد المعرفي بأنّه نظام للاستهلاك والإنتاج يعتمد على رأس المال الفكري، حيث إن اعتماده على القدرات الفكرية يعدّ أكبر من اعتماده على المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية، فهو يساعد على زيادة سرعة التقدّم التقني والعلمي، كما أنّه يُستخدم في الحفاظ على النمو الاقتصادي وتطويره على المدى الطويل يساهم فيه كلا الجنسين ذكورا وإناثا.

– المرأة العاملة

يقصدُ بمفهوم المرأة العاملة هو خروج المرأة للانخراط في الوظائف، والمهن التي تلائم قدرتَها النفسيّة، والجسديّة، في ميادين شتى من مجالات العمل المتوفّرة، كالعمل في مهنة التدريس، أو التمريض، أو التجميل، أو في المجالات الإدراية، والسكرتاريا وغيرها من المجالات التي تتاحُ لها في مجتمعها، أو البيئة التي تعيشُ فيها، بقصدِ عمل إنجاز ماديّ، أو مِهْنيّ يساعدُها على مجابهةِ الصعوبات (بسمة حسن، 2017، ص 19).

مفهوم المرأة العاملة إجرائيا: هي المرأة المتزوجة وغير المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة التي تزاول عملا خارج بيتها بشكل رسمي ومنتظم في مختلف القطاعات التربوية أو الاقتصادية بناء على ما تملكه من رصيد معرفي، مقابل أجر مادي تتقاضاه، وإضافة إلى قيامها بدورها داخل المنزل.

- التحولات المعرفية

نظر "بياجيه" إلى التحول المعرفي من منظورين هما: البنية العقلية (Mental Structures) والوظائف العقلية (Mental Functions). يشير البناء العقلي إلى حالة التفكير التي توجد لدى الفرد في مرحلة ما من مراحل نموه، أما الوظيفة العقلية تشير إلى جملة العمليات التي يلجأ إليها الفرد عند تفاعله مع مثيرات البيئة التي يتعامل معها، لذا يرى (بياجيه) أن الوظائف العقلية ثابتة لا تتغير عند الإنسان وبالتالي فهي موروثة وأن الأبنية العقلية هي التي تتغير مع العمر(العواملة حابس وآخرون، 2003 ، ص47)

فالبنية المعرفية تتضمن محتوى الخبرة، فضلا عن إستراتيجية التفكير حيالها، وهي تزداد عددا وتعقيدا من خلال عملية النمو، إذ تزداد حصيلة الخبرات المعرفية لدى الأفراد(الزغول عماد عبد الرحيم، 2005، ص179).

مفهوم التحولات المعرفية إجرائيا: هي مجموعة من التراكمات الفكرية التي تأثرت نتيجة تغير مفاهيم توزيع الأدوار بين الماضي التقليدي والحاضر المتماشي مع التطور التكنولوجي السريع، والذي يعتمد على تطوير البناء العقلي دون اعتبار النوع الجنسي عاملا مؤثرا على ذلك التحول.

- الهيمنة الذكورية

الهيمنة الذكورية هي خاصية كونية متجذرة في لا وعي الأفراد، سواء كانوا ذكورا أو إناثا. ورغم أنها تعلن عن نفسها كمعطى طبيعي، فهي تبقى في الأصل بناء اجتماعي - تاريخي - ثقافي، تنتجه وتعيد إنتاجه مجموعة من المؤسسات الاجتماعية. وهذا ما جاء به العالم بيار بورديو (بيار بروديو. 2009، ص 17).

مفهوم الهيمنة الذكورية إجرائيا: هي مجموعة أساليب السيطرة التي يفرضها الرجل على المرأة حسب موقعها في المجتمع مما يؤثر على عملية القيام بأدوارها المختلفة سواء داخل المنزل أو خارجه، وتتجسد في ممارسات سلوكية تمس كيان المرأة رمزيا وجسديا.

- العنف

المعنى اللغوي لكلمة "العنف" في المعجم العربي الأساسي على أنه سلوك غير مشروع أو غير مطابق للقانون .عنف: استخدام القوة استخداما: أخذه بشدة وقسوة أو لامه بشدة.ً وعنف – يعنف –عنفا – عنيفا وعنف: من يأخذ غيره بقوة وقسوة (المعجم العربي، 1989، ص 872).

يعرف العنف الأسري (Family Violence) بأنه عنف يحدث داخل الأسرة يمارسه أحد أعضائها (الزوج أو الزوجة أو أحد الأبناء على سبيل المثال: ضد نفسه أو ضد ابقي أعضاء الأسرة، وهو سلوك لا اجتماعي يتعارض مع قيم المجتمع، ويهدد كيان الأسرة والمجتمع ككل، ويؤدي في حالة استمراره إلى كثير من المشكلات داخل الأسرة على رأسها الطلاق (مدحت محمد أبو النصر، 2009، ص 207).

أما المعجم النقدي لعلم الاجتماع يصف العنف بأنه "سلوك لا عقلاني، يعود أصله إلى مركب من الميول والمصالح المتخاصمة التي تسبب إلى حد ما انحلال المجموعة نفسها، وأنه في كثير من الحالات سلوك قمعي، ومتلازم مع عملية اختلال النظام" (أبودون وآخرون، 1986، ص ص 395-396)

وأيضا أنه العنف الذي يحدث غالبا الأسرة بين أفرادً يعرف العنف الأسري، ويشمل هذا العنف إساءة معاملة الزوجة وإساءة معاملة الطفل وإساءة معاملة الكبار السن وفي المقابل هناك ما يعرف العنف المجتمعي وهو عنف يقع على آخرين خارج المنزل بين أشخاص لا توجد بينهم صلة قرابة ومثال ذلك العنف المدرسي(طه عبد العظيم حسين، 2007، ص27).

مفهوم العنف إجرائيا: يقصد بهذا المصطلح حيث يستخدم بشكل عام للإشارة إلى أي فعل عنيف يمارسه الرجل بشكل متعمد أو بشكل استثنائي تجاه النساء، فإن هذا النوع من العنف الموجه إلى جنس الضحية المختلف عن جنس الجاني كدافع رئيسي وقد يكون جسمي أو نفسي، غرضه فرض السيطرة.

4. المرأة في الثقافات الإنسانية القديمة

4- 1- المرأة في الثقافة المصرية واليونانية

لقد أشارت العديد من الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية إلى أن المرأة في المجتمعات القديمة المختلفة كانت عموما مهضومة الحقوق فالمصريون القدماء كان اهتمامهم بالمرأة ودورها في توطيد ركائز المجتمع في سياق الإهتمام بالنظام الأسري ككل حيث اتجهوا بتفكيرهم إلى ما ينبغي أن تكون عليه الأمور الأسرية، حرصا منهم على الاستقرار في المعاملات الإنسانية، ونبهوا إلى كثير من المشاركات الوجدانية والودية الطيبة وعواطف الإيثار التي تربط الأفراد بالعالم الآخر. وأشادوا بفضل العمل الإنساني واعتبروه فضيلة إنسانية(مصطفى الخشاب، 1981، ص11)

وتأكدت أهمية دور المرأة في تحقيق المجتمع المستقر المرتبط باستقرار النظام الأسري من خلال مشاركتها في تحمل أعباء الحياة.

لقد كانت المرأة في المجتمع المصري القديم تشارك الرجل على قدم المساواة مسؤوليات الحياة ومشاغلها وتشاركه قسوة الحياة ورخائها، وقد حافظ المصريون القدماء على العلاقات الزوجية متينة قوية إلا أن هذا الوضع لم يستمر لانتشار فوضى المحظيات والغنيات، مما أضعف من تماسك الأسرة وسار بها نحو التفكك (حلمي عبد الجواد، 2012، ص 10-09)

أما في المجتمع الصيني القديم فقد تحددت مكانة المرأة بوضعها ضمن النظام الأسري، وما حظي به من اهتمام كبير في أغلب النظريات الصينية ومنها النظرية الكنفوشوسية التي ترى أن الحياة الأسرية المنظمة تفرض على الأفراد نظاما اجتماعيا طبيعيا يفوق في دقته ورقيه ما ترمي القوانين الوضعية إلى فرضه عنوة، فالأسرة ذات الدعائم الفاسدة والنظم المختلة لا يتوفر التضامن الاجتماعي بين عناصرها، ولا تستطيع أن تهئ النظام الاجتماعي المنشود لذلك يجب على أفراد الأسرة أن يقوموا أنفسهم وعقولهم ويتزودوا بالمعارف الإنسانية بالقدر الذي يكفل القضاء على بواعث الشهوات ومن ثم تنظيم شؤون الأسرة عن طريق التطهير والإخلاص والتضامن وطاعة الأبناء للآباء والزوجات للأزواج، وتهيأت البلاد من تلقاء نفسها لنظام اجتماعي يساعد إلى حد كبير على قيام نظام سياسي يكفل الحرية والمساواة ويحقق العدالة (مصطفى الخشاب، 1998، ص 14).

إن تحقيق النظام الاجتماعي الجديد من وجهة نظر الصينيين القدماء يتم من خلال تنظيم أسري تلعب فيه المرأة دورا يتحدد بالعمل على استمرار الأسرة واستقرارها باعتبارها الخلية الأولى التي نشأت المجتمعات فيها ولابد من استقرارها ليتحقق استقرار المجتمع واستمراره، ولا يتعدى الدور المنشود.

للمرأة في هذا المجال وجوب خضوعها للرجل وطاعة الزوجة لزوجها وعدم مخالفته في أي أمر كان، وعلى أي مستوى سواء كان شخصيا أو اجتماعيا يخص الأسرة نفسها أو يتعلق بأمر من أمور علاقاتها بالمجتمع (هيفاء فوزي، 2004، ص 29-28).

أما في المجتمع اليوناني فقد تمتعت المرأة بمنزلة رفيعة في عصر البطولة مثلها وضع آلهات الأساطير في تلك الحقبة، لكنها ما لبثت أن تقهقرت نتيجة سيطرة الرجل، خاصة مع ظهور العائلة الوحدانية ما بعد عصر البطولة، وتتميز هذه العائلة بأن حل الرباط الروحي بين الزوجين لم يعد مرتبطا برضى الطرفين بل غنفرد الرجل بهذا الحق، فأصبحت المرأة بالنسبة لزوجها مجرد أم لورثته الشرعيين وحامية منزله الأولى(هيفاء فوزي، 2004، 30).

ولا يمكن التمييز عند اليونانيين المتأخرين بين الدوريين واليونانيين فالنساء الدوريين (كنساء اسبرطة) يذكرهن الأقدمون باحترام ويعتبرون آثارهن جديرة بالحفظ بينما كانت الأمور بين اليونانيين (منهم سكان أثينا) تختلف تماما، فقد كانت المرأة حتى وإن تعلمت الغزل والنسيج والخياطة وقليلا من القراءة والكتابة تبقى منعزلة تسكن جزءا خاصا منفصلا عن المنزل في الطبقات العليا أو في بناء خلفي لا يسهل وصول الرجال إليه لاسيما الغرباء ولم تكن المرأة في نظر الرجل الأثيني أكثر من رئيسة للخدم عليها الإنجاب وتحقيق متعة الرجل وإسعاده، وكان للزوج ألعابه الرياضية وشؤونه العامة التي لم تكن المرأة تشارك في بعضها أو تعارض في بعضها الآخر(فريدريك انجلز، 1957، ص 72-72).

ما يميز مفكري اليونان الأوائل أنهم كتبوا بعضا من البحوث الخاصة بالمرأة وعالجوا العديد من الظواهر الاجتماعية الخاصة بالعائلة، والتي منها الحقوق والواجبات المترتبة على الرجل والمرأة في حياتها العائلية.

فنظرية أفلاطون ترتكز على مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وجميع الالتزامات، وتقلد الوظائف الاجتماعية العامة. وقد كان موقف أفلاطون ناجما عما رآه من تدهور وضعية ومكانة المرأة في المجتمع اليوناني وخضوعها لسلطة الرجل محرومة من جميع حقوقها .

أما أرسطو فقد وضع الرجل على رأس الأسرة لأن الطبيعة وهبته القوة الجسمانية والعقل الكامل بينما المرأة فأقل عقلانية وأقل استعدادا وبالتالي فإن المرأة لم تتهيأ لمشاركة الرجل في مختلف المسؤوليات والمهام لذلك يجب أن تقتصر وظيفتها الرئيسية على العمل المنزلي وإنجاب وتربية الأبناء.

إذا كان هذا حال ووضع المرأة في المجتمع اليوناني فإن المرأة في المجتمع الروماني وعندما نسبر التاريخ البشري نجد أن المفكرين الرومان إهتموا بشؤون الأسرة خاصة فيما يتعلق بالمرأة باعتبارها عنصرا أساسيا ومهما في قيام أسرة سوية ويستمد منها المجتمع قوته واستقراره لذا نجدهم قد وضعوا بعض القوانين التي تنظم شؤون الحياة العامة وشؤون الأسرة من حيث سلطة رب الأسرة والعلاقات الزوجية ومكانة ونشاط المرأة (مصطفى الخشاب، 1998، ص. 16).

وما يلفت النظر في هذا السياق أن المرأة الرومانية كان لها الحق في الخروج للقيام بالزيارات ومشتريات حاجياتها المنزلية من الأسواق دون أن تتعرض لأية رقابة أو حراسة، فهي حرة بأن تتجول في المكان الذي تحتاج إلى التجول فيه لقضاء حاجاتها بشرط أن تأخذ إذنا مسبقا من زوجها إذا كانت متزوجة أو من ولي أمرها إذا كانت عزباء (باسمة كيال، 1981، ص 47).

ومع تغير المجتمع تطورت أشكال العائلة أو النظام الأسري والتسلسل القرابي وظهرت العائلة الوحدانية بشكلها التقليدي الذي يحفظ للرجل وحده حق السيطرة والنفوذ وخضعت المرأة لسلطة رب الأسرة التي لا حد لها والتي تصل إلى بيع النساء اللاتي في حوزته وثيقتين أو تعذيبهن أو قتلهن، حتى جاء لوسطيان فأعطي المرأة بعض الحقوق، لكنها بقيت محرومة من حقوق كثيرة كحق التملك.

4-2- المرأة في الثقافة العربية والإسلامية

لقد جاء الإسلام بتغييرات كبيرة وجوهرية في الحياة العامة للمجتمع، وفي كل نظمه الاجتماعية، وتظهر تلك التغيرات بصورة واضحة في الحياة الاجتماعية وبالذات ما يخص المرأة، أي في وضعها الإنساني فهي كالرجل في الإنسانية وفي مكانتها الاجتماعية في العائلة والمجتمع (فاطمة عمر نصيف، 1992، ص 48).

وقد أرسى الإسلام مبادئ اجتماعية واقتصادية وأخلاقية جديدة، وعادلة لتحرير المرأة من قيود عبوديتها وجهالتها، وقد نزلت آيات قرآنية تدعم هذه المبادئ وتخص المرأة بسورة مخصصة لها من بين المائة والأربعة عشر 114 سورة ألا وهي سورة النساء، بينما لم تخص الرجل بسورة واحدة.

وتظهر السلطة على أنها بنية مجتمعية عربية ذات بنية أبوية بطريقيه تظهر في أعلى أشكالها في العائلة مثلما تظهر في المؤسسات الأخرى وتنعكس في ثقافة الأفراد وسلوكهم ومواقفهم ومن سماتها سيطرة الأب على العائلة فالعلاقات التي تقوم بين الأب وإلام هي علاقات هرمية وتستخدم كأداة خطاب وسيطرة بدلا من استخدامها للتفاهم والحوار والتواصل وهدفها ليس التنوير والنقد والتطوير بقدر تثبيت علاقات القوة والسيطرة العمودية.

كما خاطب القرآن الكريم الرجل والمرأة معا باعتبارهما الخلية الاجتماعية الأولى في المجتمع ويخضعان لظروف وشروط اجتماعية واقتصادية واحدة ومصير واحد(إبراهيم الحيدري، 2003، 250).

كما أعطى الإسلام المرأة اعتبارا اجتماعيا وإنسانيا مميزا عن بقية الحضارات والثقافات، وجعلها تتبوأ مكانها الحقيقي في المجتمع بوصفها إنسانا له مكانته ودوره في الحياة لتكون عنصرا فعالا ومشاركا في قضايا المجتمع المختلفة. كما أعطى الإسلام المرأة حقها في الحياة الذي جعله الله عز وجل حقا لكل البشر، وألغى كل ما في شأنه أن يحط من قيمة وكرامة المرأة وكل ما كان يمارسه الرجال ضدها في الجاهلية، إذ حارب التشاؤم فيها والحزن لولادتها وحرم وأدها كما منح الإسلام المرأة الحرية الكاملة في إبداء رأيها فيمن يريد الزواج منها وليس للوالدين الحق في إرغامها على القبول بالزواج من شخص لا ترغبه ومنحها أيضا الأهلية الكاملة في التملك والتصرف فيما تملكه من أموال وعقارات، وأقر لها حق الميراث حسب مكانتها في النظام الأسري، سواء أكانت أمًا أم زوجة أم بنتا أم أختا. هذه الأحقية في الميراث تعلو وتسمو في المجتمع بخلاف ما كانت عليه في الحضارات والثقافات القديمة.

والخلاصة أن التشريع الإسلامي بلور شخصية المرأة بشكل جديد جعلها تشعر بكيانها وشخصيتها وأن لها حقوقا وعليها واجبات مثلها مثل الرجل.

رغم أن الإسلام لم يأت كدين فقط بل كثورة اجتماعية من خلال عمله على القضاء على كل العلاقات الاجتماعية القائمة بشكلها القديم وترسيخ دعائم الدولة الجديدة على أنقاض المجتمع القبلي العشائري وإلغاء الفوضى الاجتماعية وتطبيق الأنظمة الاجتماعية للمجتمع الجديد والتي من بينها تطوير شكل العلاقة بين الرجل والمرأة وحصول المرأة على مكاسب مهمة إلا أن المرأة بقيت تتعرض لمختلف أشكال التهميش والإحتقار بسبب استمرار سيادة الكثير من المفاهيم والتي ترسخ عوامل الحط المرأة ودونيتها بسبب الإشباع التاريخي لقيم تؤصل المنع والحظر والانتشار الذكوري دون غيره وعدم تكوين حقول من المساواة بين الرجل والمرأة إضافة إلى العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع قديما وحديثا من حيث وجود الكثير من آليات التقبل والخضوع والصيرورة المطلقة والثابتة ضمن المفاهيم التي لا تنتج عالما متكافئا ومتوازنا في طبيعة العلاقات الإنسانية بين الرجل والمرأة.

فالتهميش والعنف المنزلي الذي تعددت أشكاله وطرائقه بدءا بكيفية خضوع المرأة ضمن جاهزية ثقافة ترسخ الدونية وتؤكد هيمنة الذكر وجميع رغباته المدعومة اجتماعيا وثقافيا وانتهاء

بفاعلية الاعتداءات والتجاوزات المادية على المرأة بطرق وأشكال متعددة ومختلفة من الضرب والإهانة والتجريح. وهذا لا يدل على وجود سلطة ذكورية فحسب بل وجوب الخضوع النسائي أيضا من أجل الانتصار الدائم لقيم الذكر، فالمجتمع قائم بالرجال، أما المرأة فهي عنصر ثانوي داخل العائلة والتي تجد تمثيلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الرجل وحده.

إن مكانة المرأة إن وجدت فهي دونية تتحسن أو تسود تماشيا مع مراحل الأسرة الحياتية، فمكانة المرأة حديثة العهد بالزواج تختلف عن مكانتها أما أو حماة وبين النساء أنفسهن فالاعتبار الأكبر يذهب إلى المرأة التي تجتمع فيها الصفات الإيجابية من نسب أصيل وشرف وحسب ودين. (محمد حمداوي، 200، ص 13).

5- وضعية المرأة الجزائرية

5- 1 - المرأة الجزائرية اثناء الاحتلال الفرنسي

لم يكن واقع المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي في منأى عن تلك الممارسات الاستعمارية العنصرية القائمة على البطش والتهميش والإذلال، وإذا بحثنا عن حقيقة ذلك في المراجع التاريخية، وجدنا لذلك أسبابا عديدة منها ما له علاقة بالمستعمر الذي كان يسعى إلى طمس المعالم والقيم العربية الإسلامية الجزائرية، ومنها ما يعود إلى المجتمع الجزائري الذي كان ينظر إلى الثقافة الفرنسية على أنها غزو للعائلة الجزائرية التي بقيت محافظة على التقاليد(ركيبي عبد الله، 1981، ص60).

وخوفا من انحراف البنت، وانسلاخها عن المجتمع الجزائري المحافظ على هويته وقيمه، ويعود بعضها الآخر إلى سيطرة العادات والتقاليد البالية على العامة من الناس التي كانت تحرم فكرة تعلم المرأة والتي زكاها بعض رجال الطرقية، بل وبعض المثقفين الذين رأوا في تعليمها سبيلا إلى الانحراف والفتنة، إضافة إلى الوضعية الاجتماعية المأساوية للمرأة الجزائرية التي عانت من شظف العيش، واضطرارها إلى العمل خادمة في بيوت "الكولون" مقابل أجور زهيدة بسبب انعدام فرص العمل. (Pierre Boyer, 1960, P 273).

نتج عن هذا الواقع المأساوي المحيط بالمرأة الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي آثار نفسية واجتماعية عميقة منها:

- انزواء العنصر النسوي لحرصه على الابتعاد عن المحتل الذي تفانى في تجريد المرأة الجزائرية من الحجاب، حتى يتسنى له القضاء على عادات وتقاليد المجتمع الجزائري النابعة من قيمه العربية الإسلامية.

- تنوع أساليب الاستعمار الوحشية المتمثلة في الاغتصاب والتعذيب بمختلف الأساليب، وقد بلغ تعسف المستعمر في اضطهاده للمرأة الجزائرية درجة أنه يحاكمها أمام المحكمة القضائية لمجرد أنها شوهدت وهي تحطب حزمة من الحطب في الغابة بل كان يسجنها ويرهقها بدفع الضرائب تكفيرا عن فعلتها.(Julien Charles André, 1972, p96).

- انحسار وجود المرأة في الحياة العملية واقتصار عملها داخل البيت لا غير، بسبب عدة عوامل منها الفقر والبؤس والتنصير والشعوذة...

- انتشار الأمية بين الشرائح المختلفة للشعب، وخاصة لدى المرأة الجزائرية التي لم تكن أحسن حالا من الرجل، حيث سعى الاستعمار منذ بداية الاحتلال إلى طمس وتدمير مقومات شخصيتها العربية الإسلامية(وعزارة محمد، 2017، ص4)، حيث كان للمرأة الجزائرية في الحقبة الاستعمارية نصيب ضئيل من بلوغ درجات علمية للرفع من مستواها المعرفي مقارنة بالرجال، حيث يوضح الجدول أدناه بعض الإحصائيات تضع الفروق بين الجنسين في مجال التعليم.

جدول رقم 1: عدد النساء والرجال المتعلمين في الطور المتوسط بين 1954- 1961

السنـة	الذكور	الإناث
1954	9810	1593
1956	7552	1689
1957	11632	2268
1959	13709	5153
1960	22745	6531
1961	28244	8512

المصدر: محمد غربي، 2021، ص 09.

يؤكد "بيير بورديو" أنّ الحصار الأخلاقي المضروب على الجسد النسوي ما زال قائماً حتى في المجتمعات الحداثية كفرنسا مثلاً، بعد أكثر من نصف قرن من الحركة النسوية، منتقداً الادعاء المبالغ فيه بتحرر النساء، متحدثاً عن"إستعراء مراقب" لحركات جسدهن، فعمق التبعية الرمزية للنساء يكمن في كونهن موضوعات رمزية مدركة في حال من عدم الأمان الجسدي، تلخصه عبارة "إنهن موجودات من أجل الآخرين ومن أجل نظرتهم"، لذا ينتظر منهن أن يكنّ باستمرار لطيفات وودودات ومحتشمات. أمّا الأنثوية المزعومة فليست سوى شكل من المجاملة إزاء إنتظارات ذكورية، هكذا تتجه علاقة تبعيتهن للآخرين لأن تصبح مكوّناً من مكونات كيانهن(بيير بورديو، 2009، ص 104).

ويؤكد كذلك "بيير بورديو" أنّ المدخل الحقيقي للحدّ من الهيمنة الذكورية هو "ثورة في المعرفة "تستوعب مختلف تأثيرات الهيمنة الممارسة، من خلال تواطؤ موضوعي بين البنيات المستدمجة لدى النساء والرجال على السواء، وبين المؤسسات والهيئات التي تولّد النظام الذكوري بوصفه جزءاً من النظام الاجتماعي ككل، لكنها ثورة تستوعب أكثر لأنّ تحققها يقوم على مبدأ التدرّج والتراكم. (بيير بورديو، 2009، ص 105).

2-5- المرأة الجزائرية بعد الاستقلال

بغض النّظر عما ورد في أول دستور للجزائر المستقلة (1963) والذي أقرّ مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، فإنّ التغيير المهم الذي مسّ شؤون المرأة غداة الاستقلال قد اهتم وبشكل يبدو معبّرا عن حركية التغيير التي سعى إليها النظام السياسي، الجانب التقليدي في

الحياة الأسرية والاجتماعية بشكل خاص، ولكنّ ذلك لم يتم إلاّ في مجالات محدودة جدا. والقانون الذي صادق عليه المجلس التأسيسي في 29 جوان 1963، والمعروف بقانون خميستي، مثّل واحدة من أهم المراحل التي أولت لمكانة المرأة اهتماما يتجه نحو إشراكها في الحياة العامة وإعطائها فرصة للتعليم، فبإقرار القانون المذكور عدم أهلية الفتاة للزواج قبل سنة 16 عشر، اتجه اهتمام الحكومة إلى تعليم الفتيات، ارتفعت نسبة التعليم من 37% سنة 1966 إلى 92% سنة 2008. وكان لهذا الارتفاع الملحوظ أثره الإيجابي في زيادة نسبة اليد العاملة التي تضاعفت أكثر من ثلاث مرّات في أقل من أربعين سنة (5,2% سنة 1977 إلى 17.7%) سنة 2011(الوزارة المنتدبة المكلّفة بالعائلة وشؤون، 2008، بدون صفحة).

ورغم هذا الارتفاع تبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بدول مجاورة، حيث تبلغ هذه النسب 26% في المغرب و25% في تونس، ولكن أهم التغيرات التي حصلت، والتي يجوز وصفها بالتطوّر الكمّي بشأن مشاركة المرأة الجزائرية تتمثّل في قطاع التعليم. ارتفعت نسبة تمدرس الفتيات ما بين 6 إلى 15 سنة من 36,90% سنة 1966 إلى 92% سنة 2008. وبينما لم يكن عدد الطالبات الجزائريات سنة 1963 يتجاوز 420 طالبة من مجموع 2750 طالب، أي بنسبة 15% فقط، فإن نسبة الطالبات في التعليم العالي قد ارتفعت إلى 59% في قسم التدرج مقارنة بـ 38% لدى الطلبة من الذكور، لكن هذه النسبة تقل في قسم ما بعد التدرج لتبلغ 48%، بينما تصل نسبة الذكور إلى 52%. يبيّن هذا التفاوت في نسبة تسجيل الطالبات بين القسمين (التدرج وما بعد التّدرج) أنّ هناك اتجاها أكبر لدى الفتيات المتخرّجات من الجامعة نحو الحياة العملية أو الحياة الأسرية(عرابي عبد القادر، 1999، بدون صفحة).

إن طرح مثل هذا الإشكال في موضوع المرأة والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر يحيلنا إلى البحث في أهمية الروابط الاجتماعية والعلاقات الأسرية في تحديد مدى إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومدى نجاعة مشاركتها، وقد أشارت دراسة لفريق من الباحثين في المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (Dauphin S,2006, p 268). إلى أنّ النساء الجزائريات يتأقلمن مع مختلف التغيرات الحاصلة في المجتمع، وفي مختلف المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والعائلية، ولكن ثمّة مجموعة من المشاكل تعترض المرأة الجزائرية، فحسب ذات الدراسة فإن العديد من الصّعوبات تمسّ بحياتهن وتثير شعورا من القلق لديهنّ، و يمكن حصر أهم هذه الصعوبات في الوسط المهني كالنقل و التحرّش وعدم المساواة في الأجر والترقية، ونقص دور الحضانة إضافة إلى تلك المشاكل المرتبطة بالوسط العائلي أيضا بسبب ما تتعرض إليه كثير من النساء من مختلف مظاهر العنف الزوجي.

ولكن هذا التغيّر ما فتئ يصطدم مع مشاكل ترتبط بالتقليد الذي يهيمن (بشكل أو بآخر) في المجتمع الجزائري ولا سيما مع تزايد المدّ الإسلامي في التسعينيات من القرن الماضي ممّا أدى إلى تقليص حضور المرأة في الفضاء العمومي وذلك على الرغم من تزايد عدد النساء المتمدرسات والطالبات والعاملات، فمثلا كان الاحتفال بالعيد العالمي للمرأة في سنة 1964 يجمع أكثر من 6000 امرأة في مواكب تجمع كل شرائح المجتمع النسوي، وهي مظاهر ما كان يمكنها أن تتجدّد بعد خمسة عقود بسبب الذهنيات التي ترسّبت، والتي تقف حجر عثرة في طريق إدماج حقيقي ومتكافئ للمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وممّا يستدعي الانتباه في مثل هذا الشأن هو أن السلطات العمومية الجزائرية تعترف من بداية الستينات إلى اليوم بحاجز الذهنيات وتدعو في الوقت نفسه المرأة الجزائرية لأن تواكب مسيرة التغيير والبناء، لقد كانت المرأة المنشودة في

بداية الاستقلال هي تلك التي تمارس الرياضة وتشارك في السياسة وترأس المؤسسة، حتى أن الرئيس بن بلة لم يتردّد في القول أنه من خلال ممارسة الرياضة، مثلا كان يريد أن يرى "امرأة جديدة" قوية مندمجة في الحياة الاجتماعية.(M'Rabet Fadela, sp,1964).

وبناء على ما سبق فالتحولات المعرفية التي حضيت بها المرأة الجزائرية من قبل الاستقلال وبعدة ومن خلال سياسة الدولة فتح لها المجال لإبراز قدراتها المعرفية في المساهمة في مختلف المعتركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منافسة بذلك الرجل في أدوراه والخروج من التبعية الذكورية، في فرض علاقة تكاملية في البناء المعرفي من شأنها صنع الفارق في مختلف المجالات.

6- علاقة البناء المعرفي للمرأة بالتنمية الاقتصادية

يؤثر المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة على تعليم الإناث بصورة أكبر من تأثيره على تعليم الذكور لوجود التمييز ضد المرأة وقد يجبرهن على ترك العمل داخل المنزل أو لبعد المدرسة عن المنزل أو لعدم توفر الموارد المادية أو غيرها وهذا عكس ما يتم مع الذكور، مما يؤثر حتما على معدل نصيب الأنثى من التحصيل المعرفي وتوجيههن للعمل، ومما لاشك فيه أن معدلات البطالة لها تأثير غير مباشر على تعليم الأفراد عامة والإناث خاصة، حيث يشعر أفراد المجتمع بعدم جدوى تعليم الإناث في ظل المعدلات المرتفعة لنسب البطالة في المجتمع.

ولاشك أن إنتاج المعرفة ومحاولة اكتسابها يسهم في تغيير أوضاع المرأة بشكل كبير، ويضمن لها مستقبلا أفضل، ويتوقف إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية على ما حصلت عليه من تأهيل وتثقيف، حيث يزيد التعليم لديها من إمكانية العمل ورفع مستوى توقعاتها في المساهمة في هذه الحياة، ويعمل على محو التقاليد الخاطئة، وهذا ما تبرره الإحصائيات حيت تبين أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي يرتفع بارتفاع المؤهل العلمي والمعرفي الذي تحصلت عليه، وان انتشار درجة المعرفة وحاجة الاقتصاد لرفعه إلى مهارة واسعة والتي يتوجب تنفيذها في كل البلاد، سوف ييسر انضمام المرأة إلى ميدان العمل كقوة معرفية لا يستهان بها.

ويهدف مجال صناعة المعرفة إلى تمكين المرأة اقتصاديا من خلال التعليم في عدة محاور وهي اكتساب وتنمية مهارات عمل وتوفير مناصب عمل تتناسب وطبيعة المرأة فيزيولوجيا واجتماعيا ودينيا وذلك مراعاة لأهمية المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية الاقتصادية للدولة ولنفسها وأسرتها ومجتمعها وبالتالي يمكن اعتماد بعض الأنشطة للمرأة التي حازت على مجال للمعرفة بما تساهم به في الرفع من المستوى الاقتصادي ومحاولة بناء الاقتصاد بالمعرفة بالاعتماد على ما تستطيع أن تقدمه المرأة نذكر منها:

- إعطاء فرصة للمرأة المتعلمة ولديها جانب معرفي يمكن الاعتماد عليه عن طريق إقامة مشروعات صغيرة وتدعيمها.

- فتح المجال للمرأة الراغبة في تطوير قدراتها المعرفية والعملية للمساهمة في إرساء اقتصاد البلاد.

- استغلال النساء اللواتي يحملن المؤهلات العلمية والمعرفية في تسيير المؤسسات ومنحهم الثقة اللازمة لتقديم ما يستطيعون القيام به.

7- التحليل السوسيو- الاقتصادي لوضيعة المرأة في المجتمع

ينطلق هذا التحليل من محاولة تناول قضية المرأة من خلال موقعها في البيئة الاقتصادية في عمليات الإنتاج المادي والفكري، أي تحيد هويتها وفق مساهمتها ودورها في عمليات الإنتاج والمساهمة في النمو الاقتصادي معرفيا أو ماديا، وإن اغلب الطروحات الفكرية لهذا الموضوع تناولت رفض حصر المرأة في البيت كونه قد يحولها إلى مستهلك وليس إلى منتج في مجال البيئة الاقتصادية دون الحديث عن باقي المجالات التي تعطي دورا مهما للمرأة داخل المنزل وخارجه.

وأولى الدعوات التي ربطت بين موقع المرأة ودورها في عملية الإنتاج كانت لعدة علماء بعد الثورة الفرنسية التي فرضت على المجتمع ككل الاستعانة بكل فرد للرفع من الاقتصاد من خلال الاعتماد على كل الشرائح في المجتمع من بينهم المرأة، وناقشوا إصلاح حال المرأة من خلال إخراجها من النظرة القديمة التي تدور على أن المرأة مجرد جنس ومتعة، وهي لهذا حبيسة المنزل لا تخرج منه إلا محمولة على نعش، وقد اتخذوا في سبيل ذلك مسلكين أحدهما عقلي والآخر فيزيولوجي، المسلك العقلي يدور حول ضرورة تعليم المرأة لان تعليمها يفضي بها إلى طلب الرزق عند الضرورة بالوسائل التي لا تخالف الآداب وإعفاء المرأة من هذا الطلب هو السبب الذي أفضى لضياع حقوقها، ذلك أن مسؤولية الرجل الشاملة تفضي به إلى الاستئثار بالحق في التمتع بكل الحقوق ولا يبقى للمرأة حقا في نظره، إلا كما يكون لحيوان أليف يوفيه صاحبه ما يكفيه من لوازمه تفضيلا به (منى أبو سنة، 1998، ص 84).

فحصر عمل المرأة في دائرة البيت يجعل منها تابعا لسلطة الرجل تلك التبعية الاقتصادية قد تؤدي الى درجات أخرى من التبعية وبالنتيجة تفقد المرأة قدرتها على أن تكون جزءا فاعلا في المجتمع، بينما المسلك الثاني الفيزيولوجي الذي يعارض عمل المرأة خارج المنزل وطبيعة تحرير المرأة، فالمرأة استنادا على طبيعتها الفيزيولوجية اللينة لا يحق لها العمل خارج المنزل إلا للضرورة القصوى كأن يكون زوجها متوفيا أو فقيرا محتاجا الى المساعدة، أو لم تجد من يعيلها في حالة عدم زواجها في هذه الحالة لابد للمرأة من الخضوع لبيئية تكوينية تتيح لها القيام بأدوار خارج المنزل وكسب المعرفة للتمكن من العمل في وظيفة تحسن من وضعها الاقتصادي بصفة قانونية بدلا من الانطلاق في هاوية الرذيلة (منى أبو سنة، 1998، ص 84).

ومما سبق فتعلم المرأة وتنوع مجالات عملها بعيدا على المحيط الأسري سيحولها بالضرورة إلى مجالات أخرى قد تكون انعكاساتها ذات بعد سلبي وهو ناتج عنه سلوك التعامل مع المرأة من طرف الرجل، إذ أثر ذلك في إعادة إنتاج المرأة التقليدية كونها بقيت تحت تأثير هذه الطريقة من التعامل، فموقع المرأة في العملية بناء الاقتصادي المعرفي وفق بنية النظام الاقتصادي العام وهو تفسير موقع المرأة المنزلي بالمقارنة مع موقع المرأة في المجتمع الغربي وهذا ما جاء به المفكر سلامة موسى، أن إطار البناء الاقتصادي للمجتمع الغربي تميز بالاقتصاد الصناعي وطبيعة هذا النمط من الإنتاج يفرض الكثير من العقلانية، وذو طابع مادي من الأساس كما أنه ينتج الفردانية مما جعل الفرد مسؤولا عن نفسه ولا يخضع لنظام العائلة، مما يمنح جزءا من الاعتماد على الذات في التكوين المعرفي والثقافي كل فرد، وهذا النمط قد تدفع توجهاته إلى وضع اللسمة حول الاقتصاد المعرفي. لذلك إن وضع المرأة حسب هذه الرؤية يتغير نتيجة لحصول تحول في البنى الاقتصادية والنظام العام وملكية وسائل الإنتاج وتوزيع العمل والمشاركة في الحياة العامة والعمل المنتج الذي يتقاضى لقاءه أجرًا، فضعف المرأة لا يرجع إلى تركيبتها الجسمانية وطبيعتها

وليس بسبب إرادة غيبية تخرج عن الإرادة الإنسانية بل بسبب تجريدها من حقوق الملكية ومسؤولية السعي والمشاركة في الإنتاج، وأن وضعها مرتبط بالنظام العام السائد الذي يفرز علاقات الاستغلال والسيطرة في مختلف أوجهها في المجتمع ومؤسساته(حليم بركات، 1996، ص 89).

فالتركز حول تحويل الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد معرفي هو التركيز على عمل محيط معرفي يساهم في الرقي وبناء اقتصاد قوي، كبناء جامعة أولى من بناء مصنع يهتم فقط بالإنتاج المادي دون المعرفي، فتأثير تهميش دور المرأة على قدراتها العقلية، إذ أن حصر دورها في المنزل يؤدي إلى قلة احتكاكها بالمجتمع وتنمية قدراتها المعرفية والذهنية فيه مما سيؤدي إلى تجميد قدرات المرأة الفكرية. فالمرأة غير العاملة المنحصر دورها في إطار البيت تصبح ممتلكاتها الفكرية محدودة، لأنها لا تمارس الأعمال سوى تلك التي تتصل بالبيت وهي أعمال لا تحتاج إلى ذكاء وبناء معرفي كبير لتقوم بها، وعدم بناء معرفي للمرأة لا يرجع إلى المرأة نفسها ولكن إلى نظام يمنعها من تنمية قدراتها الذهنية والمعرفية.

وهذا الوضع الهامشي قد يفسر في الأساس نتيجة لسبب سلطة العائلة والزوج والمجتمع فالمرأة خاضعة في الجانب الاجتماعي، وبالنتيجة فهي تابعة في العملية الاقتصادية، وهو ما يفرض عليها وضعا أدنى حتى لو أرادت بناء استقلالية اقتصادية لها، إذ أنها هنا تدخل في مجال الصراع الاقتصادي، وفي المقابل تظهر سلطة الرجل الذكورية محاولة إبقاء المرأة تابعة في العملية الإنتاجية كنتيجة للموروث الثقافي الذي يتلقاه الرجل في مجتمعاتنا بأنه أفضل من المرأة، هذه العوامل تحفز الرجل على فرض سيادته على المرأة كونها أقل قدرة منه وهذه الحالة قد تبدو واضحة في الممارسات الاقتصادية في الأنظمة العربية بوجه الخصوص، وتعاني من مشكل البطالة ومدودية فرص العمل مما يخلق حالة صراع داخل المؤسسة الاقتصادية. ولكن استمرار هذه النظرة التقليدية هو نتاج الخلل في البنية الاقتصادية الذي يساعد على دمج المرأة في هذه العملية وبالتالي بقيت محافظة على وضعها التقليدي رغم التحويلات الفكرية والمعرفية التي مست كل أقطار العالم.

8- العنف الأسري ضد المرأة العاملة

على الرغم من تباين المجتمعات في تحديد نمط العلاقة بين الزوجين وتحديد دور كل منهما، وكذلك تباين المجتمع نفسه في تحديد تلك الأدوار نظرا للتغيرات الاجتماعية التي قد تحدث في المجتمع الواحد، إلا أنه ما زال يتوقع من الرجل أن يكون العائل الأول لأسرته، فلعل من الظواهر التي جدت على الأسرة هو تمركز أهمية الأسرة حول المرأة في كل الأمور الأساسية، وهذا راجع إلى تطور وضع المرأة وتغير دورها التقليدي الذي أنتجه خروجها للعمل، والمرأة بصفة عامة عبر سيرورتها التاريخية على مر العصور بقيت تحت وصاية الرجل وإلى يومنا هذا حتى بعد التطور الذي حدث في المجتمعات ومنها المجتمعات العربية ومن ضمنها المجتمع الجزائري " وعلى رغم من حصول المرأة على الكثير من الحقوق والامتيازات داخل المجتمع من التعلم والعمل والرعاية الاجتماعية ومساواتها مع الرجل في عدة أمور إلا أنها لا تزال تعاني من التعنيف داخل أسرها رغم استقلالها المادي أثناء خروجها للعمل، كما عرفت الجزائر تزايدا وانتشارا واسعا لظاهرة العنف ضد المرأة. فعلى الرغم من أن سلوك العنف غير مقبول يتنافى مع القيم الروحية والإسلامية، إلا أن الأبحاث والدراسات تؤكد تنامي هذه الظاهرة وتفشيها بطريقة مقلقة ومخيفة، فقد قامت الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة بدراسة حول العنف ضد

المرأة في الجزائر، وأسفرت نتائج التقرير النهائي إلى أن امرأة من كل 10 نساء تتعرض للضرب المبرح يوميا وتتراوح أعمارهن بين 19و64 عاما".
(http://www.aljamal.com/node)

وأضاف التقرير أن الزوج هو أكثر أفراد الأسرة نزوعا إلى ضرب المرأة، فيما يكون الشقيق هو أكثر من يمارس العنف ضدها في حال النساء المطلقات أو الأرامل، ولا تقتصر ظاهرة العنف ضد المرأة داخل الأسرة فحسب بل تتعرض المرأة الجزائرية لصور عديدة من العنف خارج البيت وفي أماكن متعددة. هذا ما يفضي إلى بروز آثار سلبية على العلاقات داخل تلك الأسرة (سناء الخولي، 2003، ص 219).

وأمام تفاقم هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة واستفحالها، غدا الاهتمام بها أمرا مؤكدا، نظرا لما يترتب عنها من آثار مدمرة على المستويين الفردي والاجتماعي. في هذا السياق يحاول العلماء على اختلاف تخصصاتهم تقديم تحليل وتفسير لفهم ظاهرة العنف، وخاصة العنف ضد المرأة داخل الأسرة، باختلاف تكوينها المعرفي من عدمه، لأن معرفة أسباب إيجاد الفوارق في العنف الممارس ضد المرأة بين الماكثة في البيت وبين العاملة وبين من تملك باعا معرفيا وفكريا من عدمه، حيث يساعد لا محالة في إيجاد حلول لهذه الظاهرة.

ومن بين أبرز الآثار السلبية التي تفرزها وضعية المرأة العاملة هي عجز الزوجة العاملة عن مواجهة متطلباتها بشكل يضمن لها استقرار نفسي فتظل في صراع بين تحقيق متطلبات وتوقعات الزوج والأبناء من جهة وبين تحقيق ذاتها وأهدافها في ميدان العمل من جهة أخرى، وكذلك الصراع الظاهر والمستتر بين الزوج والزوجة على السيادة المنزلية والادخار ومعاملة الأطفال وصلة النسق القرابي وتمضية وقت الفراغ والذي يعتبر بدوره مسؤول عن بعض أشكال العنف لما قد يتضمنه ذلك من إهمال الأبناء والزوج (منذر عرفات زيتون، 2005، ص 36).

ومن حق المرأة على الرجل أن يرفق بها وأن يلطف لها القول فهي مرهفة الحس لذا على الرجل ملاطفتها وحسن معاملتها وعليه أن ينفق عليها ويغدق عليا بالمال، وبسبب النظام الاقتصادي الذي كان قائم في السابق حيث كان الرجل هو صاحب السلطة في خروجه للعمل والمرأة تبقى في البيت تربي الأولاد وترعاهم فان سلطة الرجل هذه تحولت إلى تحكم في داخل العائلة، ومع تطور النظام الصناعي حصلت تطورات ديموغرافية واجتماعية أدت إلى تدهور نظام المعيل ونشوء نظام المساواة بدلا منه، ومن هنا بدأت معاناة المرأة العاملة إذا فهي تتحمل مسؤوليات عمل بدوام كامل خارج المنزل، إضافة إلى معظم المسؤوليات المنزلية والعائلية، من هنا نلاحظ أن المرأة زاد العبء والمسؤولية عليها وأصبحت تتعرض إلى العنف الأسري داخل أسرها بسبب تقبلها للأمر باعتباره من أولوياتها بسبب التنشئة الاجتماعية التي حصلت عليها من المجتمع الذي يقدس الرجل ويعتبره هو المسؤول عنها رغم استقلاليتها المادية بسبب عملها خارج المنزل لقد انتشر العنف في المجتمع العربي وبشكل كبير خلال السنوات الأخيرة حيث لاحظنا أن العنف الأسري هو نمط شائع من العنف في المجتمع انطلاقا من مرجعية ثقافية تبريرية غالبا ما تجعل ممارسة العنف بمثابة حق للذكور، يستهدف تأديب الإناث أو حمايتهن من الوقوع في الأخطاء، فهو إجراء وقائي تأديبي، يستند أساسا إلى شكوك متوارثة بالمرأة، أن هذا النمط من العنف موجود في كل مكان من الدول العربية ولم تبرا منه المرأة (فهيمة كريم زريح، حمزة المشهداني، 2014، ص 203).

8-1- ممارسة العنف في ظل الهيمنة الذكورية

تبدو الهيمنة الذكورية في بعض المجتمعات " طبيعة وأمرا ثابتا يكرسه تحديد أدوار المرأة وحصرها في مواقع منزليه ورعوية وهو ما يجعل من هذه الهيمنة والعنف الذي ينجر عنها أشياء غير مرئية وغير ملحوظة لدرجة أن المرأة المضطهدة قد لا تشعر أنها وضعت في مرتبة دنيا وأن نوع السلوك الذي تتعلمه والقيم التي تنشأ عليها تكرس بشكل خفي في ظل الهيمنة الذكورية وتزيد من تبعيتها ودونيتها". (الطاهر لقوس علي، 2016، ص 46).

ولقد ارتبطت الهيمنة الذكورية بالنظام الأبوي القائم على " هيمنة الذكر على الأنثى واستبعاد المرأة واضطهادها ونفي وجودها الاجتماعي وذلك لأنه مجتمع أبوي يسيطر فيه الرجل على المرأة لأنها أقل مكانة منه ويكّون ذهنية ذكورية ذات نزعة تسلطية ترفض النقد والحوار وتعاقب كل من تخرج على هذا النظام الذكوري(إبراهيم الحيدري، 20017، ص 07).

إن العنف الذي تمارسه الهيمنة الذكورية وتمجيد فوقية الذكر يقابله تكريس دونية الأنثى اثناء قيامها بأدوار خارج أدوارها الأساسية، كما أن هذا النظام يعمل على إعادة إنتاج علاقات النوع الاجتماعي أو ما يعرف بالتمييز الجنسي بين المرأة والرجل.

8- 2- تبعات العنف الاسري

إن للعنف الأسري ضد المرأة باختلاف أنواعه وأشكاله آثار اجتماعية التي قد تترتب على العنف الأسري ضدها شأنها شأن بقية آثار الظاهرة والمتعددة وترتبط بالعديد من العوامل كنوعية العنف، وثقافة المجتمع، ومدى قدرة الضحية على تحمل العنف الممارس عليها، ويمكن إبراز أهم وأخطر الآثار الاجتماعية في التصدع المادي والمعنوي للأسرة، ولا شك أن الأسرة التي تتسم بالاكتمال في بنائها والترابط بين أعضائها وتتسم أيضا بالاكتمال والكفاية المادية والتوافق الثقافي والأخلاقي، قد نجد نوعا من التعاملات داخلها وان كان رمزيا يمس استقلالية المرأة العاملة، فالعنف الممارس ضد المرأة احد الأسباب الرئيسة للتفكك الأسري، لما يمثله من مظهرا سلبيا يعبر عن امتناع كل منهما عن الحياة الزوجية الطبيعية، حيث تتخلل هذه الحياة الأسرية مشكلات النزاع بين الأزواج واستخدام العنف لعدم وضوح دور كل منهما فإنها تؤدي إلى اضطراب العلاقات بين الزوجين وتفكك شبكة العلاقات بينهم والتي تنعكس سلبا على تماسك المجتمع وترابطه، والعنف الأسري من شأنه أن يسهم في زيادة اضطراب المجتمع، فمعظم أشكال العنف الأسري إذا حدثت خارج الضوابط الشرعية فإنها تعتبر جرائم عنيفة في حد ذاتها، حيث تبدو خطورة هذه الجرائم وقوعها في إطار الأسرة تمثله من مؤسسة اجتماعية على درجة عالية من الأهمية في استقرار أمن المجتمع، كما أن للعنف آثار اجتماعية منها منع المرأة من أكمل تعليمها وذلك إما من خلال إجبار الأهل الفتاة على زواجها مبكرا وعدم استكمال تعليمها أو لتفضيل تعليم الأبناء الذكور عن الإناث، بالإضافة إلى فقدان المرأة لعملها وذلك عندما يجبرها الزوج على ترك العمل، فسوء العلاقة بين الآباء والأبناء وبين الأزواج وبين الأهل والزوجة يعد سلوكا إلزاميا في إجبارية خضوع المرأة للأوامر المفروضة عليها من الذكر تحت غطاء مصلحة الحفاظ على استقرار الأسرة، وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن آثار العنف الأسري ونتائجه متداخلة سواء على الصعيد المجتمعي أو المستوى الأسري أو على المرأة بحد ذاتها (نفسيا وجسديا)، متداخلة ومتشابكة، فالنتائج التي يتركها العنف متداخلة ومتفاعلة معا يؤدي تراكمها ليشكل خطرا فعليا يهدد البنية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع إلى حد سواء.

- الخاتمة

خلاصة من خلال ما جاء به مضمون هذا المقال وبناءا على تحليل سوسيو-اقتصادي وسوسيو- تاريخي لوضعية المرأة بين الحاضر والماضي، فالتحولات المعرفية التي أفرزها التغير الاجتماعي بصورة حتمية، فرض على المرأة اكتساب المعرفة بمختلف أشكالها وفي مختلف المجالات الأمر الذي أنتج استقلالية مادية ومعنوية بعيدا عن غطاء الهمينة الذكورية ذات الإفرازات السلبية في نظر المرأة، فالمرأة التي أسهمت بكسبها المعرفي بأن اقتصاد المعرفة ليس حكرا على الرجال فقط رغم العراقيل القيود المفروضة عليها، حيث أنتج هذا الحول بعدا مفاهميا جديدا في أهمية تقسيم الأدوار بين الجنسين بالشكل الذي يرقى بالمجتمع معرفيا، وعليه فالإنتاج المعرفي عند المرأة لا هو اتجاه بنائي ولا اتجاه للهدم، ولكن يمكننا القول أنها تعمل على إنتاج تلك المعرفة حسب الظروف الراهنة للأسرة ومتطلباتها بعيدا عن الهيمنة الذكورية، الأمر الذي قد ينجر عنه تبعات الممارسات العنيفة من طرف الرجل، وفي الختام يمكننا القول أن استقلالية المرأة في بناء رصيدها المعرفي الذي دفعها للخروج للعمل أو البقاء في المنزل لن يكون كفيلا في ظل بقاء نظام الهيمنة الذكورية داخل المنزل أو حتى خارجه، واعتباره ديناميكية للتفكير السائد في مجتمعها.

- قائمة المراجع

- الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية، 2020، بيان صحفي، 08/مارس/2017.
- يوسف محمد محمود، محاضرات في الاقتصاد المعرفي، الدورة التحضيرية للمعهد الوطني للإدارة في جامعة تشرين، مصر، أفريل 2012.
- معراج هواري، اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد، الواقع والأسس، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010.
- بسمة حسن، مفهوم عمل المرأة وأهميته وتأثيره على المجتمع، www.almrsa.com (11/10/2017)، إطّلع عليه بتاريخ: 2020/12/20، بتصرّف.
- العواملة حابس، مزاهرة أيمن، سيكولوجية الطفل في علم النفس النمو، الطبعة الأولى، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.
- الزغول عماد عبد الرحيم، مقدمة في علم النفس التربوي، الأردن: مركز يزيد للنشر، 2005.
- بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، الطبعة الأولى، ترجمة: سليمان قعفراني، لبنان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
- منظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها، لاروس، مصر، 1989.
- مدحت محمد أبو النصر، تنمية الموارد البشرية، القاهرة، المنهل، 2009.
- أبودون وآخرون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، الطبعة الأولى، ترجمة: سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، تاريخ في التفكير الاجتماعي وتطوره، مصر، القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، 1998.
- طه عبد العظيم حسين، سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، مصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، لبنان، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981
- حلمي عبد الجواد، يوسف ساري، الأسرة قديما وحديثا، مصر: مطبعة دار التغون، 2012.
- هيفاء فوزي الكبرة، المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة، لبنان، بيروت: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004.
- فريدريك انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة للدولة، ترجمة: أحمد عز العرب، العراق، بغداد: الطباعة الحديثة، 1957.
- باسمة كيال، تطور المرأة عبر التاريخ، لبنان، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1981.
- فاطمة عمر نصيف، حقوق المرأة وواجباتها في ضوء الكتاب والسنة، السعودية، جدة: تهامة للنشر، 1992.
- إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، لبنان، بيروت: دار الساقي،2003.
- محمد حمداوي، وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي، العدد10، الجزائر، المجلة الجزائرية في الأنتربولوجية والعلوم الاجتماعية إنسانيات، 2000/10/15.
- ركيبي عبد الله، الشعر الديني العربي الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر: الشركة الوطنية للطبع والتوزيع، 1981.
- Boyer Pierre, L'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956, paris, adrien-Maisonneuve, 1960.
- Julien Charles André, Afrique du Nord en Marche, 3ème, Paris, Ed, 1972.
- وعزارة محمد، المرأة الجزائرية من النضال المسلح إلى الممارسة السياسية والدولية، الندوة الإقليمية حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، الجزائر الحوار، 2017.
- بن زنين بلقاسم، (2008)، الوزارة المنتدبة المكلفة بالعائلة و شؤون المرأة، إستراتيجية ترقية وإدماج المرأة. استرجع في من مجلة إنسانيات website: https://journals.openedition.org/insaniyat
- عرابي عبد القادر، المرأة العربية بين التقليد والتجديد، في المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- Sandrine Dauphin, (dir.),«Genre et action publique en Europe», France, in Politique européenne. n° 20, 2006.
- M'Rabet Fadela, La Femme algérienne, et Les Algériennes, Paris, 1965.
- منى أبو سنة، نقد عقل المرأة، مصر، القاهرة: دار قباء، 1998.
- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، الطبعة الخامسة، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

نظر بتاريخ: 22- 05-2021, http://www.aljamal.com/node

- سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، مصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.
- منذر عرفات زيتون، الصحة والعنف، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الأردن: منظمة الصحة العالمية، 2005.

● فهيمة كريم زريح، حمزة المشهداني، ضحايا العنف الأسري عنف الزوج على الزوجة، دراسة حالات فردية في مدينة بغداد، العدد 109، مجلة الآداب، جامعة بغداد، 2014.

● الطاهر لقوس علي، السلطة الرمزية عند بيير بورديو، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشلف، العدد16، جوان 2016.

● إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، لبنان، بيروت: دار الساقي، 2003.